

Distr. General
16 December 2011

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

تحديث بشأن وضع تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

موجز

عملاً بالفقرة ٥ من مقرر مجلس الإدارة ١١/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، يقدم هذا
التقرير تحديثاً بشأن وضع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) وبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وفقاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين المنطمتين.

معلومات أساسية

١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم منقحة لتيسير التعاون فيما بين المنظمتين على أساس غير إقصائي. وتهدف مذكرة التفاهم إلى ضمان وصول الحكومات إلى خبرة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك بناء على الأولويات الوطنية والخطط الإنمائية، بما يفضي إلى تحقيق نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتحدد مذكرة التفاهم مجالات التعاون الممكنة من قبل:

(أ) تغير المناخ؛

(ب) مبادرة الفقر والبيئة،

(ج) وتتصل المساعي البيئية الأخرى لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ وبخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛ والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ والاتفاقات الدولية الأخرى من أجل مساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انطلاقاً من أولوياتها الوطنية واستناداً على أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة).

٢ - وتتيح مذكرة التفاهم إطاراً يُعزّز فيه التعاون بين المنظمتين يجعله أكثر استراتيجية وفعالية ومنهجية. وأنشئ في آب/أغسطس ٢٠١٠ فريق عامل مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة يضم خمسة موظفين من كل برنامج للإشراف على تنفيذ مذكرة التفاهم وتعزيزه وتحديد مجالات التعاون الرئيسية. وعادة ما يجتمع الفريق مرة كل ثلاثة أشهر عن طريق التداول من بعد، لكنه قادر على أن يجتمع كلما اقتضى الحال ذلك. كما يتوقع أن يعقد الفريق مرة في السنة اجتماعاً مباشراً يرأسه نائب المدير التنفيذي لبرنامج البيئة ومساعد الأمين العام ومدير مكتب السياسات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١١، عُقد سبعة اجتماعات، ست منها عن طريق التداول من بعد، وواحد عن طريق التداول بالفيديو.

٣ - ومنذ الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة واصل الفريق بحث فرص تعزيز التعاون البرنامجي وغيره من أشكال التعاون الجوهرية. ومن أجل تيسير الحوار وتقاسم المعارف، استُخدمت قاعدة البرنامج الإنمائي (تيمووركس) لتقاسم المعارف لإنشاء فضاء مشترك مفتوح أمام جميع موظفي المنظمتين. وتتاح جميع الوثائق المتعلقة بعمل الفريق في قاعدة المعارف.

٤ - ويرد أدناه وصف للأنشطة الرئيسية والمناقشات الجارية في الفريق. وإضافة إلى ذلك، تقدم تحديثات بخصوص حالة الأنشطة التعاونية الأخرى المستهلة في سياق هياكل التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، أو المستحدثة مباشرة من قبل أجزاء متنوعة من الهياكل اللامركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ألف - دراسة أصناف التعاون

٥ - في آب/أغسطس ٢٠١١، طلب الفريق، مستنداً إلى تقرير صادر في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن عملية جرد وتحليل مشتركة للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة، دراسة شاملة لمختلف أصناف التعاون بين المنظمتين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويتمثل هدف

الدراسة الرئيسي في إجراء استعراض منهجي لمجموعة مختارة من المبادرات التعاونية الرئيسية، بالتركيز على الدروس المستفادة المتصلة بالمسائل الاستراتيجية والتشغيلية والتعاون بغية تحديد مختلف أصناف التعاون.

٦ - وستشمل دراسات الحالات أعمالاً في ظل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة "أمم متحدة واحدة"، وأنشطة التنسيق الإقليمي، ومبادرات البرامج المشتركة لصندوق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة الفقر والبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وأنشطة التكيف القائمة على النظام البيئي، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ومرفق البيئة العالمية.

٧ - وستشمل العناصر الأساسية الواجب توثيقها في كل دراسة حالة تفاصيل تخص: النطاق (نطاق التخطيط الاستراتيجي أو النطاق البرنامجي أو نطاق المشاريع)؛ والمستوى (العالمي أو الإقليمي أو الوطني)؛ والإدارة؛ والتدبير؛ والتمويل وطريقة التمويل؛ والتدبير المالي؛ والشراء؛ والأدوار والمسؤوليات؛ وسياق "أمم متحدة واحدة"؛ والتعاون الخارجي والشركاء الخارجيين؛ وتقييم النتائج.

٨ - وستتضمن دراسات الحالات في كل فئة عنصراً وصفيّاً وعنصراً تحليلياً يعرض الدروس المستفادة (كأوجه النجاح وأوجه الإخفاق مثلاً). وسيوضع تصنيف للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة بالاستناد إلى دراسات الحالات والعناصر المؤثرة. وستتضمن التصنيف جدولاً تلخيصياً ومجموعة من الاستنتاجات المتصلة بالدروس المستفادة والأصناف المحددة.

٩ - وسيستخدم فريق العامل المشترك هذا الاستعراض لإرشاد القرارات المتعلقة بكيفية المضي قدماً في تنفيذ مذكرة التفاهم. وسيساعد أيضاً موظفي المنظمين العاملين الذين يعملون على مبادرات تعاونية جديدة أو يشرعون فيها. وبدأ الاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ويتوقع أن يكتمل في أوائل عام ٢٠١٢.

باء - حوار بشأن المبادرات الإضافية الممكنة لتعزيز التعاون

١٠ - في حزيران/يونيه ٢٠١١، تقاسم المدير التنفيذي لبرنامج البيئة مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة سيناريوهات ممكنة لتعميق التعاون بين المنظمين على الصعيدين الإقليمي والوطني، وذلك سعياً إلى زيادة الزخم في تنفيذ مذكرة التفاهم بين المنظمين. ورداً على هذه المبادرة، اقترح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف آب/أغسطس ٢٠١١ بأن تكون المسألة محل نظر فريق العامل المشترك على أن تؤخذ في الحسبان بالكامل المناقشات المحيطة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة والتناسق على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

١١ - وياشر الفريق بعد ذلك مناقشات من أجل تحديد سبل تعزيز التعاون. واتفق على أن تسترشد المقترحات المحددة التي ستوضع لتنظر فيها الإدارة العليا للمنظمين بأمور منها نتيجة دراسة أصناف التعاون بين المنظمين سالف الذكر. وعلاوة على ذلك، اتفق على أن تعزيز التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ينبغي أن يُبحث على نحو يراعي الاعتبارين التاليين: استخدام التعاون المعزز بين المنظمين كأساس للدعم المنسق على مستوى منظومة الأمم المتحدة الذي تحتاجه الدول الأعضاء في

إطار الأنشطة البيئية التي تضطلع بها جميع وكالات الأمم المتحدة وضرورة العمل على توحيد الأداء؛ والتعمق، ضمن هذا الإطار الجامع لمنظومة الأمم المتحدة، في بحث التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة.

١٢ - وأخيراً، حُدثت بعض الخطط الأولى الممكنة بما فيها مبادرات مشتركة في سبيل تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وينتظر تقديم حزمة مقترحات إلى الإدارة العليا للمنظمتين في مطلع عام ٢٠١٢.

جيم - التنفيذ التدريجي للملاحظات التوجيهية المقدمة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من خطر الكوارث

١٣ - منذ الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة التعاون تحت إشراف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التنفيذ التدريجي المتكامل للملاحظات التوجيهية المتعلقة بالاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من خطر الكوارث. وقد صاغت الملاحظات التوجيهية جهات منها فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ (ويتشارك في رئاسته البرنامج)، وهي مثال لمساهمة المنظمتين معاً في الجهود التعاونية لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع في مجال البيئة وتغير المناخ.

١٤ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١، وفي إطار التنفيذ التدريجي للملاحظات التوجيهية، قام موظفون بارزون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة، في شراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجهات أخرى، بتنظيم حلقات تدريبية إقليمية في بانكوك ونيروبي وبنما العاصمة لفائدة ٨٣ عضواً في أفرقة الأمم المتحدة القطرية الموجودة في البلدان المقرر فيها الشروع في تنفيذ أطر الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية. وتوخت الحلقات التدريبية تعزيز قدرات الأفرقة القطرية حرصاً على أن تدرج على النحو المناسب اعتبارات الاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من خطر الكوارث في تلك الأطر التي تشكل أساس تعاون الأمم المتحدة مع البلدان الشريكة.

دال - إطار تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة

١٥ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة في عام ٢٠١١ ترأس العملية التشاورية المتعلقة بالضمانات. وشملت هذه العملية التي باشرها فريق الإدارة البيئية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ استعراضاً ومسحاً مشتركين بين الوكالات وإعداد تقرير بحث خيارات النهج المشترك لمنظومة الأمم المتحدة إزاء "الضمانات البيئية والاجتماعية" التي بات يشار إليها بعبارة "إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية" وخلصت العملية التشاورية إلى تقديم تقرير مرحلي في آب/أغسطس ٢٠١١ تضمن إطاراً لتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - ويحدد الإطار ثلاثة مجالات لتطبيق تدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية وهي: السياسة الاستراتيجية، والبرامج والمشاريع، والعمليات والمرافق. ويتضمن التقرير ما يلي:

(أ) عناصر إطار مشترك للاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) سياق إطار مشترك يقوم على الممارسات الجيدة الدولية وعلى جرد للسوابق والتوقعات داخل الأمم المتحدة وخارجها؛

(ج) استنتاجات عملية استعراض ومسح مشتركة بين الوكالات بهدف تحديد أمثلة لتدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية وأنشطتها ومبادراتها الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(د) مسائل للبحث في المرحلة المقبلة من وضع الإطار التي ستركز على التنفيذ؛

(هـ) استنتاجات وتوصيات للخطوات المقبلة.

١٧ - وتتضمن مرفقات التقرير شرحاً أكثر تفصيلاً للبعض من عناصر إطار الاستدامة وكيفية تطبيق تدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، بما يشمل دراسة حالة معمّقة للتجربة المكتسبة حتى الآن في منظمة الصحة العالمية.

١٨ - وقُدّم التقرير في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بهدف بيان كيف يمكن للأمم المتحدة أن تثبت الزعامة وتعزز المساءلة، ميرزاً أوجه اتساق سياسات منظومة الأمم المتحدة وممارساتها مع مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية المتفق عليها دولياً.

هاء - المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٩ - وُسّع في شباط/فبراير ٢٠١١ ولاية فريق العمل المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ ونطاق عمله لدمج تنسيق مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبناء عليه، أصبحت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشريك الثالث في رئاسة فريق العمل الذي بات يسمّى ”فريق العمل المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ وريو + ٢٠“.

٢٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، باشر فريق العمل استقصاء شمل ١٣٥ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية (في ١٨٠ بلداً) بهدف تقديم تفاصيل عن مستوى الدعم المقدم إلى حكوماتها المضيفة من حيث التأهب لمواجهة مسائل جديدة وناشئة، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٢١ - واستناداً إلى هذا الاستقصاء، صيغ تقرير موجز باعتباره مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتضمن التقرير مجموعة من الملاحظات والتوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة، على المستوى القطري، أن تُحسن الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء للعمل على مواضيع المؤتمر في بلدانها. وأبرز التقرير أيضاً المجالات والتحديات الرئيسية التي تستدعي المزيد من البحث والعمل، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين المساواة بين الجنسين الاجتماعي والاقتصادي والبيئية لمبادرات التنمية المستدامة؛ ودعم وضع آليات تنسيق خاصة بالأفرقة القطرية والحكومات؛ وغموض مواضيع المؤتمر وعدم فهمها وبخاصة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على مستوى الفريق القطري والحكومة كليهما؛ ونقص البيانات والمؤشرات والنتائج الواضحة لإرشاد أنشطة التنمية المستدامة. وستشكل هذه الاستنتاجات أساساً لإعداد الفريق القطري تقريراً تحليلياً أكثر شمولاً.

واو - الطاقة المستدامة

٢٢ - يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة تعاوناً مكثفاً في مجال الطاقة المستدامة. وترد أدناه أمثلة لهذا التعاون.

٢٣ - وتدعو مبادرة الأمين العام المعنونة "الطاقة المستدامة للجميع" منظومة الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى توحيد الجهود من أجل إحداث ثورة طاقة نظيفة تقوم على التزامات محددة وإجراءات عملية من أجل تعميم الحصول على الطاقة المستدامة على الجميع بحلول عام ٢٠٣٠. ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لبرنامج البيئة كلاهما عضو في فريق رفيع المستوى أنشأه الأمين العام لوضع جدول أعمال عالمي لإجراءات توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وسيعلن انطلاق جدول الأعمال هذا في مؤتمر الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة. وسيساعد البرنامج من خلال ولاياتهما في تصميم جدول الأعمال وسيرشدان تنفيذ الدول الأعضاء للأنشطة في أعقاب المؤتمر. وتقوم المبادرة على أمور منها عمل آلية الأمم المتحدة للتنسيق بين الوكالات في مجال الطاقة، وهي الآلية التي يعمل في إطارها البرنامج منذ عام ٢٠٠٤ على الترويج لجدول الأعمال العالمي من أجل توسيع الحصول على الطاقة بواسطة مجموعة يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والطاقة المتجددة بواسطة مجموعة يقودها برنامج البيئة.

٢٤ - وفي سياق صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية، التي تقدم منحاً وتمويلاً تساهلياً إلى البلدان النامية، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة في مناقشات وتنفيذ برنامج يرمي إلى الارتقاء بالطاقة المتجددة في البلدان ذات الدخل المنخفض باعتبارهما وكالتين من الوكالات الثلاث التي تمثل منظومة الأمم المتحدة بصفة المراقب. وبفضل التنسيق في العمل تمكن البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة من الإسهام في تصميم المناقشات العالمية مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وتمكن البرنامج الإنمائي، من خلال نظام المنسق المقيم، من تعبئة أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم التنسيق في البلدان الستة ذات الدخل المنخفض التي ينفذ فيها برنامج المساعدة على الارتقاء باستخدام الطاقة المتجددة. وتعاون برنامج البيئة والبرنامج الإنمائي في عدد من هذه البلدان، بما في ذلك عن طريق البعثات المشتركة، لتقديم الدعم التقني لأفرقة الأمم المتحدة.

زاي - إجراء الانتقال إلى اقتصاد أخضر

٢٥ - يجري اغتنام فرصة تمويل ناشئة بواسطة مناقشات البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لمبادرة مشتركة ذات مكونين أساسيين: يتعلق أحدهما بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر والآخر بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وتتوخى المبادرة المشتركة تعزيز التزام البلدان النامية بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومشاركتها الفعالة فيه للمساهمة في إرساء قواعد توافق الآراء السياسي وللمساعدة على بلورة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات من أجل الانتقال إلى اقتصاد أخضر بناء على نتائج المؤتمر. وستستخدم المبادرة الدعم المقدم حالياً إلى البلدان الشريكة عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة.

حاء - البرامج المشتركة لصندوق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٦ - أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لحث الجهود المبذولة على المستوى القطري من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ودعم إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الملكية والمواءمة والتنسيق والنتائج والمساءلة المتبادلة. ويدير الصندوق إجمالاً ١٢٨ برنامجاً مشتركاً في ٤٩ بلداً ضمن ثماني حلقات مواضيعية متصلة بالأهداف.

٢٧ - ويسهر وبرنامج على الحلقة المواضيعية المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ. وصيغت اختصاصات هذه الحلقة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشاركت المنظمتان في اللجنة الاستشارية التقنية لاستعراض وانتقاء مذكرات المفاهيم برئاسة برنامج البيئة. وتواصل المنظمتان العمل معاً لدعم أمانة الصندوق، لا سيما في أنشطة إدارة المعارف حيث يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاعدة التقنية ويولد برنامج البيئة المعارف البيئية ويتقاسمها.

٢٨ - وبرنامج البيئة شريك منفذ أيضاً في ١٥ برنامجاً مشتركاً. وفي حين يضم كل هذه البرامج المشتركة ما يصل إلى ١٠ شركاء من الأمم المتحدة، فقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظير الرئيسي لبرنامج البيئة على المستوى القطري. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ غالباً ما يكون الوكالة المتزعمة للبرامج المشتركة، دعماً إدارياً ولوجيستياً إلى برنامج البيئة، وبخاصة حيثما لم يكن لهذا الأخير حضور قطري. وكثيراً ما يكمل البرنامج أحدهما الآخر: فقد اضطلع برنامج البيئة بدور القيادة التقنية أو المشورة في الشؤون البيئية بما يشمل بلورة السياسات والخيارات السياساتية البيئية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي بالتعاون مع شركاء وطنيين وإتاحة الأدوات والممارسات الفضلى والدروس المستفادة للمجتمعات المحلية؛ وتوفير التدريب وتنمية القدرات. وحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهته هذه المعارف التقنية والسياساتية إلى دعم إنمائي محدد بواسطة المواقع التجريبية والأنشطة النموذجية وغيرها من الأنشطة التطبيقية، معتمداً على درايته الواسعة بالبلدان وقدرته على العمل على المستوى الوطني.

طاء - المعرض العالمي للتنمية بين بلدان الجنوب (٢٠١١)

٢٩ - عمل برنامج البيئة بتعاون وثيق مع الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنسيق وعقد منتدى حلول بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي، وهو أحد المواضيع الستة المطروحة في المعرض العالمي للتنمية بين بلدان الجنوب المعقود في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهذا المعرض حدث سنوي مشترك بين الوكالات يوفر منصة أمام المجتمع الدولي لتقاسم التجارب الإنمائية الناجحة في بلدان الجنوب، واستكشاف سبل جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإقامة شراكات مبتكرة وشاملة، واتخاذ مبادرات تعاونية ترمي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣٠ - وضم معرض عام ٢٠١١ مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من البلدان النامية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بهدف تقاسم حلول من بلدان

الجنوب لمشاكل الأمن الغذائي. ونُظمت في هذا الصدد ستة منتديات لتبادل حلول دول الجنوب بشأن المواضيع التالية:

- (أ) الزراعة والأمن الغذائي وتنمية القدرات؛
- (ب) الحماية الاجتماعية والزراعة والأمن الغذائي؛
- (ج) تغير المناخ والبيئة والأمن الغذائي؛
- (د) الأمن الغذائي والتغذية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- (هـ) الصحة العالمية والزراعة والأمن الغذائي؛
- (و) الطاقة المتجددة والتجارة الزراعية والأمن الغذائي.

٣١ - وأشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة عامة على تنظيم المعرض وعيّن برنامج البيئة مضيفاً لمنتدى الحلول المعني بتغير المناخ والأمن الغذائي. وعرض برنامج البيئة دوره الحفزي ونهجه القائم على الشراكة في ترويج نواتج الزراعة الخضراء التي لا تستنفد رأس المال الطبيعي في استخدام وإدارة نظم الأراضي والغذاء.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، اغتنم برنامج البيئة المعرض للتعريف بآلية تبادل التعاون بين بلدان الجنوب - وهي بوابة تفاعلية لتقاسم المعارف - وذلك لعرض خصائص التعاون بين بلدان الجنوب في الشؤون البيئية. وستكون البوابة عند إطلاقها إحدى أولى المنصات الشبكية المخصصة تحديداً للنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وستوثق دراسات الحالات وتجارب التعاون بين بلدان الجنوب في الشؤون البيئية وستتقاسم التجارب الناجحة وأفضل الممارسات وتروج الدروس المستفادة والأنباء والمعلومات المحدثة. ونوقشت في المعرض إمكانات التعاون البيئي بين بلدان الجنوب ودراسات حالات مختارة.

ياء - معلومات محدثة عن برنامج التكيف مع تغير المناخ والتنمية

٣٣ - وتحت شعار "أمم متحدة واحدة"، ينفذ برنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً برنامجاً بعنوان "تغير المناخ والتنمية - التكيف بالحد من القابلية للتأثر"، باستخدام أموال مقدمة من وزارة الشؤون الخارجية للدانمرك. ويقدم البرنامج دعماً تقنياً ومالياً سريعاً على أساس الطلب إلى بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء ودول نامية جزرية صغيرة من أجل تنفيذ إجراءات مرنة وهادفة لإزالة الحواجز وإتاحة الفرص أمام دمج التكيف مع تغير المناخ في الأطر الوطنية للتخطيط وصنع القرار في مجال التنمية.

٣٤ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ كان ١١ بلداً (إثيوبيا وأوغندا وبنن وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وسيشيل وغانا وملاوي وموزامبيق) يشارك مشاركة كاملة في البرنامج. وقد نُفذ ٣٧ نشاطاً من الأنشطة الهادفة. ويجري تنفيذ أحد عشر مشروعاً بهدف تدعيم الأنشطة الناجحة.

٣٥ - وتميز البرنامج بتنفيذ إجراءات محددة للتكيف مع تغير المناخ في البلدان الشريكة، وهي إجراءات ستواصل تزويد البلدان على نحو مستدام بموارد رزق قابلة للتأقلم مع تغير المناخ. وكان للبرنامج آثار على جبهات متعددة منها العمليات الحفزية والاستراتيجية والسياسية والابتكارية. فنتيجة لمشروع جمع مياه الأمطار في سيشيل مثلاً، أدمجت وزارة التعليم أنشطة جمع مياه الأمطار في المدارس، ويجري بحث مشروع قانون سينص على أمور منها دمج جمع مياه الأمطار في جميع مدونات قواعد البناء.

٣٦ - وأثبت البرنامج أن من الممكن التوصل إلى حلول موحدة بخصوص الأولويات الوطنية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لفائدة المجتمعات المحلية. وإذ ينتهي البرنامج في بداية عام ٢٠١٢، فلا بد من إطلاق مرحلة ثانية لضمان الاستفادة من العبر المستخلصة.

كاف - تحديث بشأن توسيع المبادرة المتعلقة بالفقر والبيئة

٣٧ - يواصل توسيع المبادرة المتعلقة بالفقر والبيئة الاستناد إلى الدروس المستفادة أثناء المرحلة التجريبية، بينما يبدأ في إطار هذا التوزيع تنفيذ برامج قطرية لدمج قضايا الفقر والبيئة. وجرى بواسطة هذه الجهود إقرار ومباشرة استراتيجيات إقليمية و١١ برنامجاً قطرياً جديداً وحوارات وطنية متنوعة. وحتى هذا التاريخ، فاقت مشاركة البلدان في المبادرة ضعف ما كانت عليه وتدعم المبادرة بنشاط حالياً ١٧ برنامجاً قطرياً مشتركاً تماماً. وتتوزع البرامج على النحو التالي:

(أ) تسعة برامج قطرية في أفريقيا (بوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق). وانتهى البرنامج الخاص بأوغندا في مطلع عام ٢٠١١؛

(ب) خمسة برامج قطرية في آسيا (بنغلاديش وبوتان وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال)؛

(ج) برنامج قطري في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (أوروغواي)؛

(د) برنامجان قطريان في بلدان دول كمنولث الدول المستقلة (طاجيكستان وقيرغيزستان).

٣٨ - ويدور في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا) وفي آسيا (تيمور لشتي) حوار بشأن جهود التوسيع في بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك، قدّم دعم تقني إلى سبعة بلدان ليست حالياً طرفاً في المبادرة، وهي: أرمينيا وبابوا غينيا الجديدة وبوروندي وسري لانكا وفيتنام وليبيريا. وإجمالاً، ورد حتى هذا التاريخ ٣٧ طلب دعم.

٣٩ - والمبادرة مثال جيد لنجاح التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة في إطار ترتيبات ميزانية وإدارة وبرمجة مشتركة ولكيفية تأثير هذا التعاون على عمليات التخطيط الوطنية والمحلية وتلك المتصلة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالاستفادة من الميزة النسبية لكل وكالة. ولذا فهي تجسيد ممتاز لنوع التعاون المنشود من خلال تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمين. وعلى وجه الخصوص، تمثل ترتيبات التنفيذ التي تضم أفرقة إقليمية مشتركة بين المنظمين تعمل كوحدات مكلفة بإدارة كل برنامج قطري والبرامج القطرية الخاضعة لمسؤوليتها نماذج مفيدة يمكن تكرارها في مبادرات

مقبلة أخرى مشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وينعكس هذا الأمر في مقرر مجلس إدارة برنامج البيئة ١١/٢٦ الذي حث فيه البرنامج على النظر في استخدام مبادرة الفقر والبيئة كنموذج للتعاون في المستقبل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ما كان مناسباً، والاستفادة من الميزات النسبية لكل منظمة على حدة.

لام - تحديث بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية

٤٠ - في حين تشمل ترتيبات الشراكة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (برنامج خفض الانبعاثات) عناصر فاعلة عدا برنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن نهج الإدارة والتدبير المعتمدة والأدوار والمساهمات المحددة للبرنامجين تظهر فعالية التعاون من الجانبين وفقاً لما نصت عليه مذكرة التفاهم بين المنظمين.

٤١ - ويقوم برنامج خفض الانبعاثات على توحيد قوة ودراية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة على الصعيد الدولي، لا سيما فيما يتصل بتنسيق الأطر المعيارية وتنظيم الأحداث المشتركة، وعلى الصعيد الوطني، حيث يفضي البعثات المشتركة وتقاسم المعلومات إلى تدخلات دعم منسقة. ويتيح البرنامج فرصاً لبرنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للعمل كأهم متحدة واحدة على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. ويطبق البرنامج طرائق مبتكرة كتكليف أمانة مشتركة بين الوكالات بتيسير وتعزيز التنسيق وإنشاء مجلس معني بالسياسات بمنح العضوية الكاملة للبلدان المتلقية وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة.

٤٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ كان البرنامج يضم ٣٥ بلداً كشركاء وطنيين، منها ١٣ بلداً مازال يتلقى تمويلاً لبرامجه الوطنية. وتنفذ البرامج الوطنية كبرامج مشتركة بالاستناد إلى مبادئ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفضل الممارسات. فعلى سبيل المثال اتفق برنامج البيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تطبيق النهج الموحد للتحويلات النقدية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو إطار تشغيلي مشترك لتحويل النقد إلى الشركاء المنفذين الحكوميين وغير الحكوميين. وفي عام ٢٠١٢ سيواصل البرنامج تعزيز تنسيق البرامج والتدابير المشتركة لضمان تنفيذها كبرامج متكاملة ومتبناة وطنياً.

ميم - مجابهة التحديات

٤٣ - وردت أعلاه أمثلة لتدابير ساهمت في النجاح في اتخاذ وتنفيذ مبادرات تعاونية، لا سيما على المستوى البرنامجي، كما نصت عليه مذكرة التفاهم. وتشمل بعض العناصر المشتركة المساهمة في نجاح التعاون ما يلي:

(أ) إنشاء آليات مبتكرة لتخطي العقبات التشغيلية؛

(ب) اعتماد أدوات مؤسسية توفر إطار التعاون (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة "الأداء الموحد")؛

(ج) اختيار مبادرات تستجيب في الآن ذاته إلى الأولويات الاستراتيجية لبرنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتجمع بنجاح بين الأنشطة التمهيديّة والنهائيّة بهدف زيادة التأثير؛

(د) توحي الوضوح في مداخل التعاون على نحو يفضي إلى البرمجة المشتركة وتعبير واضح عن النتائج المنشودة؛

(هـ) استحداث فرص تمويل وإقرار التزامات مهنية كي يتمكن ممثلو الوكالات من العمل على أساس تعاوني.

٤٤ - ورغم النجاح المذكور لا تزال هناك تحديات ولم يبلغ التعاون بين المنظمين مستوى الفعالية المطلوب. ويجب مجابهة هذه التحديات جماعياً من خلال الفريق العامل المشترك، وفردياً من جانب برنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٥ - ولا بد من تحسين الظروف التشغيلية وبصفة أخص بلورة مبادئ توجيهية وإجراءات مشتركة في مجالات من قبيل الميزانية والتدبير المالي والنظم الإدارية، بما يشمل البرمجيات أو النظم غير المطابقة ونماذج اتفاقات التعاون المتضاربة، وذلك سعياً إلى إزالة معوقات التعاون. ولا بد أيضاً من التصدي لدورات البرمجة والتخطيط غير المنسقة التي لا تزال تعرقل التعاون وتُعقد التنظيم الزمني للبرمجة والأنشطة المشتركة.

٤٦ - وإضافة إلى ذلك، لا بد من تقدير متبادل للميزة النسبية لكل وكالة، واحترام مزايا العمل على مستويات متنوعة (الحضور القطري مقابل الحضور الإقليمي والعالمي) والنظر إلى التعاون على أنه شراكة تفيد جميع الأطراف ولا تنحصر في الشركاء التقليديين، وذلك مثلاً عن طريق الاعتراف بدور الوزارات المختصة علاوة على وزارات البيئة. أضف إلى ذلك ضرورة الاستفادة من الهياكل الإقليمية التي يمكنها تعزيز التعاون بتوفير مداخل مفيدة للمبادرات المشتركة.

٤٧ - وستفضي الدروس المستفادة من الجهود التعاونية وغيرها، إلى جانب دراسة التصنيف، إلى حلول ونهج ممكنة لمجابهة التحديات والمضي في تعزيز التعاون.

نون - سبيل المضي قدماً

٤٨ - تقدم الأمثلة آنفة الذكر عينة بسيطة من التعاون الاستراتيجي والبرنامجي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة على مستويات متنوعة. وسيواصل الفريق العامل المشترك بحث سبل بلورة نهج لتعزيز روح المبادرات المشتركة وممارستها على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم.

٤٩ - وفي هذا السياق، تعتبر دراسة تصنيف التعاون مهمة ومناسبة التوقيت بصفة خاصة لتوفير أساس وقرائن ودروس مستفادة وإطار تحليلي لتوجيه الفريق في تعزيز تنفيذ مذكرة التفاهم.

٥٠ - ومن المهم بالقدر ذاته القول إنه من الضروري أن يتابع الفريق عن كثب العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وما لتلك العمليات من آثار ممكنة على مبادرات التعاون

القائمة والمقبلة بين المنظمين، سعيًا إلى ضمان إدراج النتائج ذات الأهمية والفائدة بالنسبة إلى التعاون في مداولات الفريق وأنشطته المقررة.

٥١ - وفي سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة وخارجه، سيواصل البرنامج الدعوة إلى المضي في تطوير إطار تعزيز التنمية البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة والترويج لذلك كوسيلة لزيادة التناسق على مستوى المنظومة والارتقاء بالعمل الرامي إلى التنمية المستدامة.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٢، سيقوم البرنامج بتحسين آليات تيسير مشاركة البلدان في تعزيز التنمية المستدامة، بناء على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة وعلى الدروس المستفادة حتى الآن في سياق البرمجة المشتركة بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمل الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، وفي سياق المؤتمر، يعمل البرنامج كما ذكر آنفاً على وضع مبادرة مشتركة من أجل توفير خدمات مشورة ودعم تقني بهدف محدد لتيسير الانتقال إلى اقتصاد أخضر في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً استعداداً للمؤتمر وما بعده.

٥٣ - وسيجري إيلاء اهتمام للتناسق بين التزام المنظمين بتطوير الإطار المؤسسي ضمن عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي أعقاب الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المعقودتين في كانكون بالمكسيك في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ظهرت إلى النور آليات مؤسسية جديدة متنوعة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما فيها صندوق المناخ الأخضر، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ وإطار كانكون للتكيف. وتتيح هذه الآليات فرصة سانحة للبرامجيين كي يتبعوا نهجاً أكثر تناسقاً في عملهما المتعلق بتغير المناخ. وبالفعل تعد مشاركة المنظمين إلى جانب وحدة الدعم التقني في تصميم صندوق المناخ الأخضر أثناء عام ٢٠١١ مثلاً مهماً لما يمكن تحقيقه من نتائج قوية لفائدة المنظمين وعملية تغير المناخ برمتها بفضل جهود الدعوة والمشاركة المتكاملة. وسيكون هذا التناسق ضرورياً لما يجري تصميمه من آليات أخرى في إطار عملية الاتفاقية.

٥٤ - وأخيراً، سيبحث الفريق العامل المشترك المزيد من فرص ونهج تعزيز مذكرات التفاهم وتشجيع إمكانات التعاون بين موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة.